

٢,٣ . انتهاكات القوانين العراقية:

وهنا نسلط الضوء على انتهاكات نظام البعث للقوانين العراقية التي تجرم التدخل في شؤون القضاء أو محاولة التأثير في أعمال، وهدر الثروة الوطنية وتبديدها ومفسدي نظام الحكم، وسوء استخدام المنصب والسعي وراء السياسات التي أدت إلى التهديد بالحرب أو كادت.

٢,٣,١ . صور انتهاكات حقوق الإنسان وجرائم السلطة:

- ارتكب نظام البعث مجموعة كبيرة من الجرائم والانتهاكات بحق الشعب العراقي نذكر بعضها وهي:
١. انتهاك حق الحياة بالإعدامات من دون محاكمات، والقتل الفردي والجماعي، بالاغتيالات والدفن في المقابر الجماعية، واستعمال الأسلحة المحظورة دولياً ضد المدنيين العزل.
 ٢. انتهاك حق الحياة للأجنة بقتل الحوامل.
 ٣. انتهاك حقوق الأقليات من التركمان والكرد والشبك والمسيحيين.

أية عربية واحدة ذات رسالة خالصة

حزب بعث العربي الاشتراكي
القدر العراقي
قيادة مكتب تنظيم الشمال
السكرتارية

(سري وشخصي)

العدد ١٠٢٥
التاريخ ١٢ رجب ١٤٠٩
١٩ شباط/فبراير ١٩٨٩

إلى: منظومة الاستخبارات المنطقة الشمالية

الموضوع: مطلوب

كتابكم من ٣٢١/٣/٢ في ٥ شباط/فبراير ١٩٨٩

١- لتسبب تنفيذ حكم الإعدام بحق جميع المصيرين الواردة أسماؤهم بكتابكم أملاء ولا داعي لاحتسابهم إلى محكمة تحقيق مديرية الاستخبارات العسكرية العامة.

٢- أما ما يتعلق بمحاكمة المجرم المهرب عباس بايز بكو المتواجدة حالياً في كربلاء فسوف يتم التوجيه بخصوص كيفية التصرف معها لاحقاً.

يرجى الخلاص ما يلزم وإعلامنا .. مع التقدير.

مطلوبة لخصائية مستعملة

(الوقيع)
عبد الرحمن عزيز حسن
سكرتير لجنة شؤون الشمال
١٩ شباط/فبراير ١٩٨٩

94-1128272

صورة (٢-٨) وثيقة تبين إعدام المواطنين من دون محاكم (المصدر: الأمم المتحدة).



جرائم نظام البعث في العراق

رقم الوثيقة	موضوع الوثيقة
١٩٨٠/٥/٧	قرار مجلس قيادة الثورة ببطلة المثقفة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧ ما يلي : -
١٩٨٠/٥/٧	تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من اصل اجنبي اذا تبين عدم ولائه لوطن والشعب والاهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة .
١٩٨٠/٥/٧	على وزير الداخلية ان يامر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على اسباب كافية بان بقائه في العراق امر تستدعي ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الثير الموثقة رسمياً .
١٩٨٠/٥/٧	يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .
١٩٨٠/٥/٧	صلى الله عليه وسلم رئيس مجلس قيادة الثورة

بسم الله الرحمن الرحيم

مجلس قيادة الثورة

رقم القرار / ٦٦٦
تاريخ القرار / ١٩٨٠/٥/٧

قرار

استادا الى احكام الفقرة (٢) من المادة الثانية والاربعين من الدستور الموقت مجلس قيادة الثورة ببطلة المثقفة بتاريخ ١٩٨٠/٥/٧ ما يلي : -

تسقط الجنسية العراقية عن كل عراقي من اصل اجنبي اذا تبين عدم ولائه لوطن والشعب والاهداف القومية والاجتماعية العليا للثورة .

على وزير الداخلية ان يامر بابعاد كل من اسقطت عنه الجنسية العراقية بموجب الفقرة (١) ما لم يقتنع بناء على اسباب كافية بان بقائه في العراق امر تستدعي ضرورة قضائية او قانونية او حفظ حقوق الثير الموثقة رسمياً .

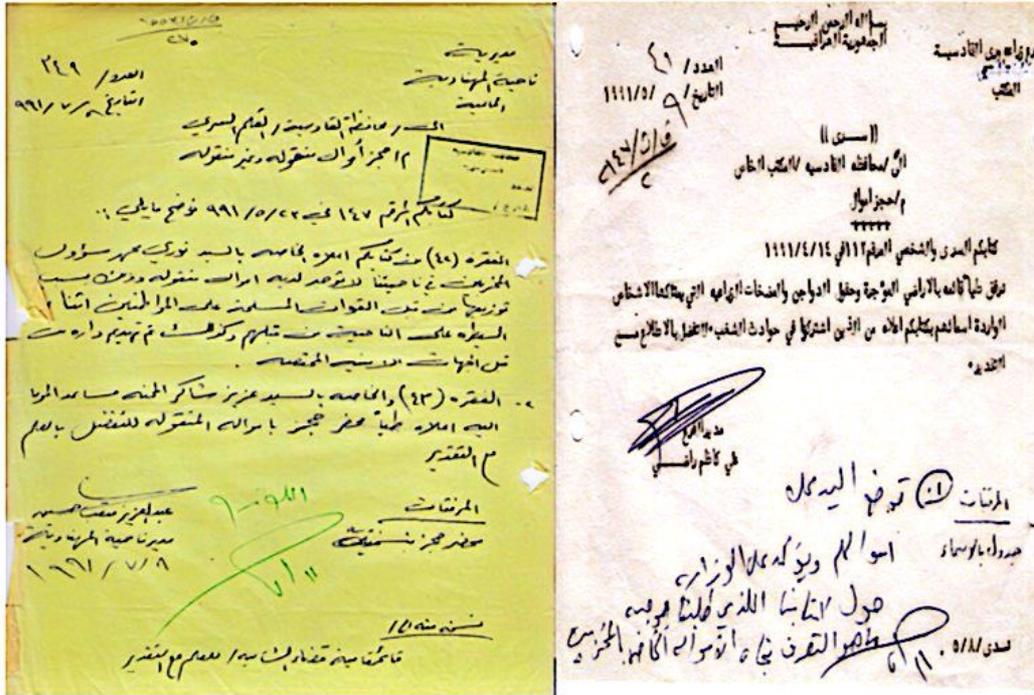
يتولى وزير الداخلية تنفيذ هذا القرار .

صلى الله عليه وسلم
رئيس مجلس قيادة الثورة

صورة (٢ - ١٠) وثائق تبين إسقاط الجنسية عن العراقيين

٨. انتهاك حق الملكية، ومصادرة أموال المواطنين من دون مسوغ قانوني.



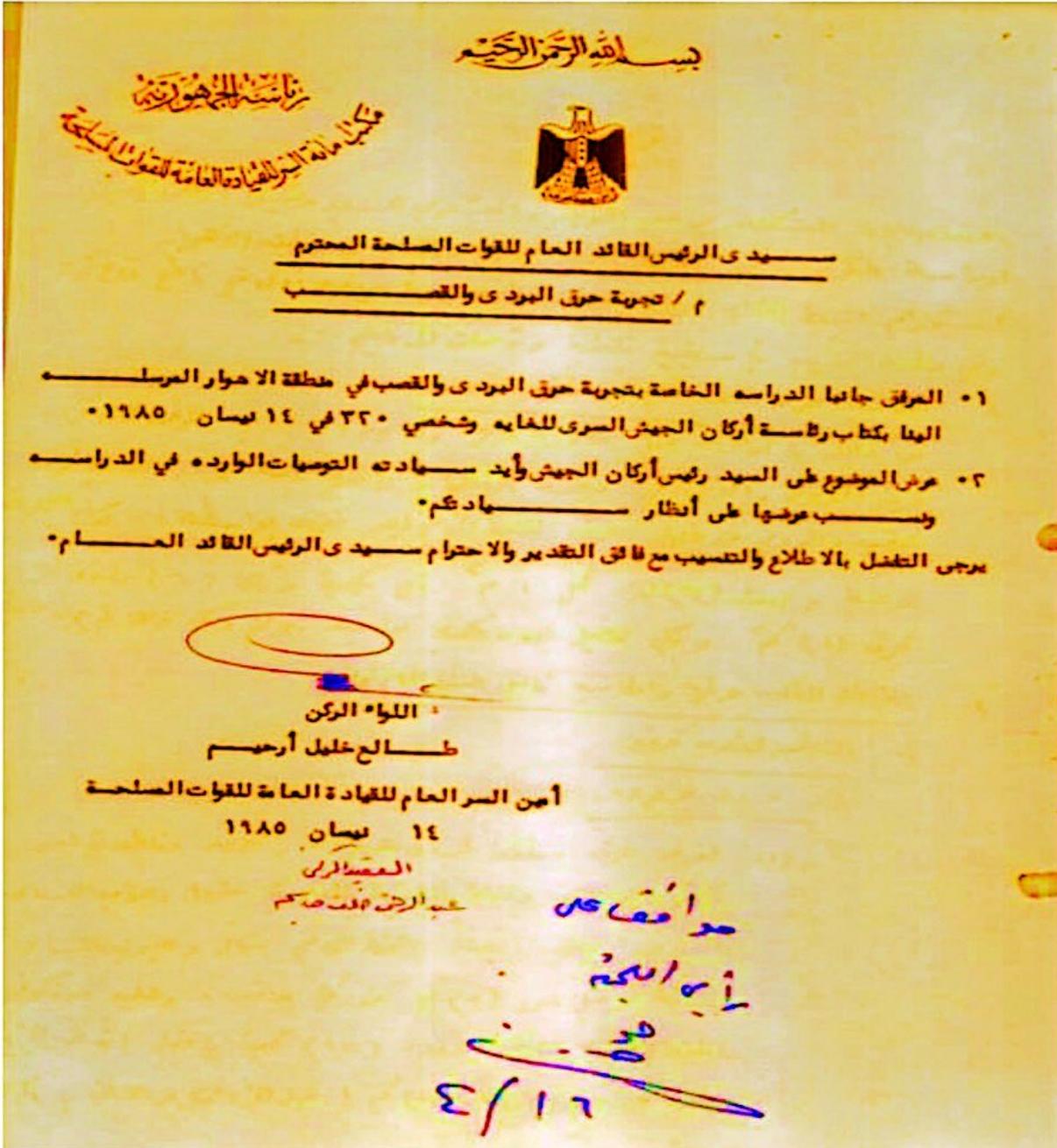


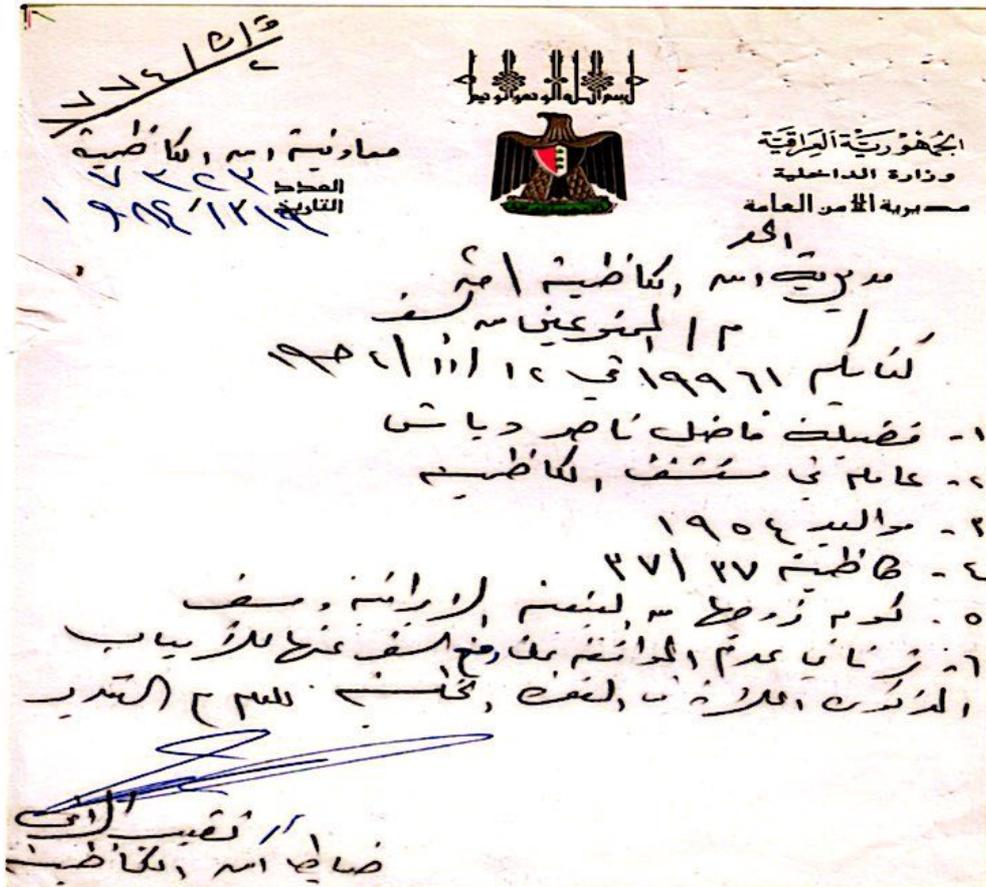
صورة (٢-١١) تبين مصادرة أموال عراقيين لمشاركتهم في الانتفاضة الشعبانية

٩. انتهاك البيئة بحرق المزروعات، وقطع الأشجار، وتجفيف الأهوار، وردم الأنهار وتغيير مساراتها، وحرق الأهوار، وحرق الغابات، وتجريد الطبيعة.
١٠. انتهاك حق المرأة حديثة الولادة بحرمانها من رعاية طفلها الرضيع لعامين بعد الولادة بإعدامها، وانتهاك الروابط الأسرية بتطويق النساء من أزواجهن المختلفين بالجنسية والقومية أو منعهن من الإلتحاق بأزواجهن.
١١. تنفيذ عقوبات قاسية وغير مشروعة من قبيل تفخيخ المتهمين وتفجيرهم أو إذابة أجسادهم في الأسيد (التيزاب)، أو اطلاق الكلاب لنهشهم أحياء، أو الذبح بالسيف وقطع الرؤوس أو الرمي من المرتفعات أو تنفيذ الإعدام من قبل أبناء المسؤولين على المدانين كأهداف للرمي كما هو الحال مع (مصطفى) ابن المقبور (عدي) الذي نفذ أعمال إعدام لعدد من نزلاء سجن (أبي غريب والرضوانية).
١٢. التعسف بالاتهام والتجريم بالتبعية لعوائل وأقارب وأصدقاء المتهمين بالانتماء إلى الأحزاب السياسية الأخرى.

١٣. التجنيد الإجباري في صفوف الجيش، والجيش الشعبي في المعارك، وعسكرة المجتمع بتجنيد الرجال وكثير من النساء، والأطفال والقاصرين والطلاب.





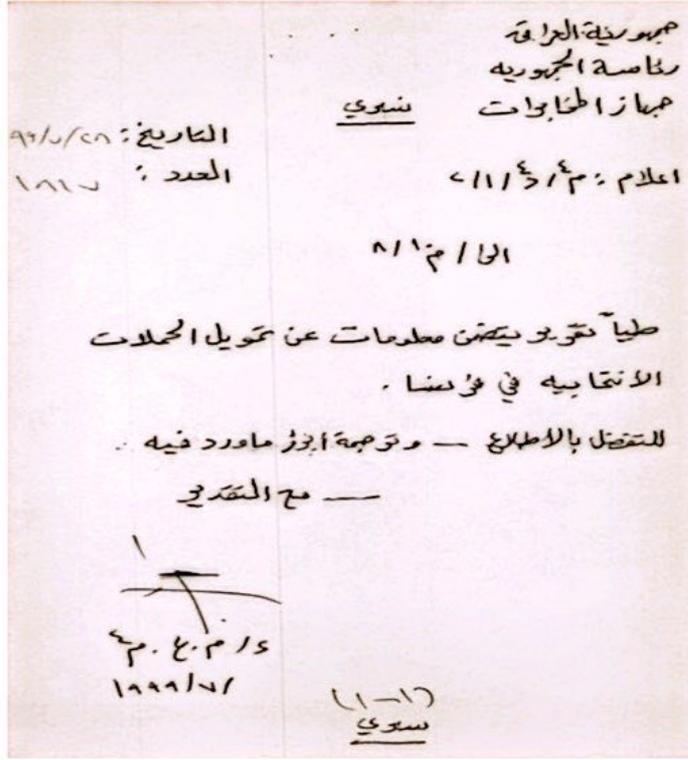


صورة (٢-١٣) وثيقة تبين منع زوجة من السفر كون زوجها من التبعية الإيرانية

١٤. تهديد أمن المنطقة والعالم بالحروب العنثية والتسبب بإزهاق وجرح مئات الآلاف من الأرواح البرينة وتكبيد العراق خسائر مالية فاححة.



١٥. منع حرية التعبير عن الرأي ولاسيما في القضايا السياسية، ومعاقبة من يقوم بذلك عقوبات قاسية تصل إلى السجن سنوات، أو إلى عقوبة الإعدام، وتحزيب الإعلام بكافة صورته، ومنع حرئته.
١٦. هدر المال العام وسرقة ثروات البلد بوسائل مختلفة



صورة (٢- ١٦) وثيقة تبين هدر المال العام والتبرع للحملات الانتخابية لبعض الشخصيات الأجنبية

١٧. إهمال المؤسسات التربوية والتعليمية وأدلتها، وإهمال مؤسسات القطاع العام.
١٨. عدم توفير العيش الكريم للمواطن العراقي، بل فرض الحصار والعمل على إفقار الناس وتجويعهم بوسائل مختلفة كإعدام التجار، وحبس العمال، والتضييق على الكسبة، ومصادرة أموال المواطنين وممتلكاتهم بطرق غير شرعية، وغير قانونية.

